الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر
Financial inclusion and its implications for the rate of economic growth in Egypt

احمد سعيد البكل

دكتوراه مدرس – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

ايمان فاروق الحداد

دكتوراه مدرس – كلية النقل الدولي واللوجستيات – بورسعيد – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

الملخص

انتشرت التكنولوجيا الرقمية في الآونة الأخيرة بشكل كبير وحقق استخدام الخدمات الإلكترونية قبول من غالبية الفئات المجتمعية، وحظي الشمول المالي بأهمية متزايدة على الساحة المحلية والدولية لدوره الفعال في التنمية الاقتصادية والمالية بالإضافة لدوره في تحقيق التنمية المستدامة، وحققت العديد من دول العالم سواء الأجنبية أو العربية معدلات مرتفعة في تحقيق الشمول المالي.

اتجهت مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنه وتطبيقات الشمول المالي وأدخلته ضمن استراتيجيتها التنموية، بل وقطعت طريقا لا بئس به في اتجاه تحقيق الشمول المالي، واستهدفت منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير حوالى ٢٥٪ من تكلفة إصدار العملات، وتقليص زمن أداء الخدمة والإجراءات إلى النصف، هذا وساهمت الأوضاع الحتمية للإجراءات الاحترازية لفيروس «كورونا» المستجد والتي بدأت موجاتها الأولى مع مطلع عام 2020 لتستمر الى أجل غير معروف في التسريع من تطبيق الشمول المالي والإسراع في الأقبال على التعامل مع منظومة الدفع الإلكتروني.

انعكست تطبيقات الشمول المالي على سهولة وسرعة أداء الأعمال ودعمت من الشفافية من خلال ثلاث ركائز تتمثل في تخفيض التكلفة وتدنية زمن أداء الخدمة وتسهيل الإجراءات وجميعها من المفترض أن لها مردود إيجابي على الاقتصاد المصري لمساهمتها في رفع التصنيف الائتماني لمصر ونمو الدخل القومي وتخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى انعكاساتها الإيجابية على ترتيب مصر في المؤشرات العالمية مثل مؤشر التنافسية، مؤشر أداء الأعمال، مؤشر الشفافية، لذلك كان من الأهمية قياس إلى أي مدى يتمتع القطاع المالي في

مصر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي من خلال ثلاث مؤشرات وهى مؤشر العمق المالي، ومؤشر الإتاحة المالية ومؤشر الاستخدام المالي وبناء نموذج قياسي يستخدم لقياس العلاقة الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته الثلاث على معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الرقمنه، الشمول المالي، التحصيل الإلكتروني، الاقتصاد غير النقدي، المستحقات الحكومية، المحافظ الإلكترونية، الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract

Recently, digital technology has spread significantly, and the use of electronic services has achieved acceptance by most societal groups. Financial inclusion has gained increasing importance on the local and international arena for its effective role in economic and financial development in addition to its role in achieving sustainable development. Many countries of the world, whether foreign or Arab, have achieved rates High in achieving financial inclusion.

Egypt has moved towards a gradual transformation towards digitization and financial inclusion applications and has included it within its development strategy. Indeed, it has taken an unfortunate path towards achieving financial inclusion. The electronic payment and collection system aimed to save about 25% of the cost of issuing currencies, and to reduce the time for performing service and procedures by half. The inevitable conditions of the precautionary measures for the emerging “Corona” virus, which began its first waves with the beginning of the year 2020, to continue indefinitely in accelerating the application of financial inclusion and accelerating the demand for dealing with the electronic payment system.

The applications of financial inclusion were reflected in the ease and speed of business performance and supported transparency through three pillars represented in cost reduction, service delivery time and facilitating procedures, all of which are supposed to have a positive impact on the Egyptian economy due to their contribution to raising Egypt’s credit rating, national income growth and reducing unemployment rates, in addition to its positive repercussions on Egypt’s ranking in global indicators such as the competitiveness index, business performance index, and transparency index, so it was important to measure the extent to which the financial sector in Egypt enjoys flexibility and the ability to implement financial inclusion through three indicators: the financial depth index and the availability index. Financial

and financial use indicator and building a standard model used to measure the quantitative and causal relationship on the impact of financial inclusion and its three indicators on the rate of economic growth.

Keywords: Digitization, financial inclusion, non-Monetary economy, electronic collection, government dues, E-wallets, informal economy.

1- مقدمة

لعب القطاع المالي دور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم وشهد مثله مثل كافة القطاعات تغيرات وتطورات متلاحقة "ثورة التكنولوجيا المالية" في نوع وكم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي يقدمها مما جعلها في وقت قصير تلقى صفة القبول العام وزاد من انتشارها حملات التوعية بأهمية استخدامها ودورها في تمكين المواطنين من الحصول على احتياجاتهم بسهوله ويسر ودون تحميلهم أي أعباء إضافية.

تفاوتت دول العالم من حيث تطبيق الشمول المالي، ومنذ عام 2010 بدأ تكثيف الجهود للبحث عن آليات لتفعيل منظومه الشمول المالي بداية من مجموعة العشرين G20 والتي تلاها تأسيس رابطة Global Partnership for Financial Inclusion GPFI ووضع المعايير الدوليةStandard SSBs Bodies Setting للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، وتبنى البنك الدولي فكرة نشر وتطبيق وتعميم الشمول المالي واعتبر الشمول المالي كمحور رئيسي في التنمية الاقتصادية وأحد وسائل تحسين الجودة الحياتية في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، كما اعتبر كذلك كأحد مقومات حفز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وأحد وسائل التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوياتها المعيشية[1].

فروض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضين رئيسيين:

- استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر من أهم مكتسبات تطبيق الشمول المالي بشكل غير مباشر في الأجلين القصير والطويل.

مشكلة الدراسة:

في ضوء توجه مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنه والاقتصاد غير النقدي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في هل تطبيق الشمول المالي آتى بنتائجه المرجوة على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟

أسئلة الدراسة

- ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهدافه واستراتيجياته؟
- هل للشمول المالي دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية؟
- ما هو موقف مصر من تطبيقات الشمول المالي؟
- كيف يمكن قياس الشمول المالي؟
- هل حققت مصر مكتسبات اقتصادية من جراء تطبيق الشمول المالي؟
- ما هي معوقات تحقيق الشمول المالي الكامل في مصر؟

أهمية وهدف الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من موضوع الشمول المالي وكونه هدف من أهداف الاستراتيجية القومية للدولة ومحور اهتمام الجهات المالية لما ينطوي عنه من مكتسبات اقتصادية كلية، لذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية للتعرف على مدى تمتع القطاع المالي في مصر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي وقياس المكتسبات التنموية المتحققة لاقتصادها وذلك من خلال تقدير العلاقات الكمية والسببية عن الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو في الأجلين القصير والطويل، الأمر الذى يساعد على توجيه السياسات الاقتصادية نحو زيادة معدلات النمو.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي حيث تتطرق الى دراسة الشمول المالي في ضوء المراحل التدريجية والاستراتيجيات التي استخدمتها مصر للتحول نحو الشمول المالي واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مصادرها الرسمية للتعرف إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والآثار الاقتصادية الكلية المتحققة من هذه التطبيقات واقترن

ذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته على معدلات النمو الاقتصادي في مصر سواء في الأجل القصير أو في الأجلين القصير والطويل من خلال ستة متغيرات وهي الناتج المحلى الإجمالي، مؤشر العمق المالي، مؤشر الاستخدام المالي، مؤشر الاستخدام المالي للودائع، مؤشر الإتاحة المالية في البنوك، بالإضافة إلى مؤشر الإتاحة المالية للبريد، بهدف الوصول إلى توصيات تساعد في تفعيل دور تطبيقات الشمول المالي في زيادة معدلات النمو.

متغيرات الدراسة

تهتم الدراسة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لقياس الشمول المالي وانعكاساته على معدلات النمو الاقتصادي بتجميع بيانات سلسلة زمنية طولها عشرون عام من عام 2000 الى عام 2020 عن متغيرات الدراسة للتعرف على تطور هذه القيم خلال سنوات الدراسة وقياس أثر التغير في المتغيرات المستقلة على التغير في المتغير التابع والموضحة بالشكل التالي:

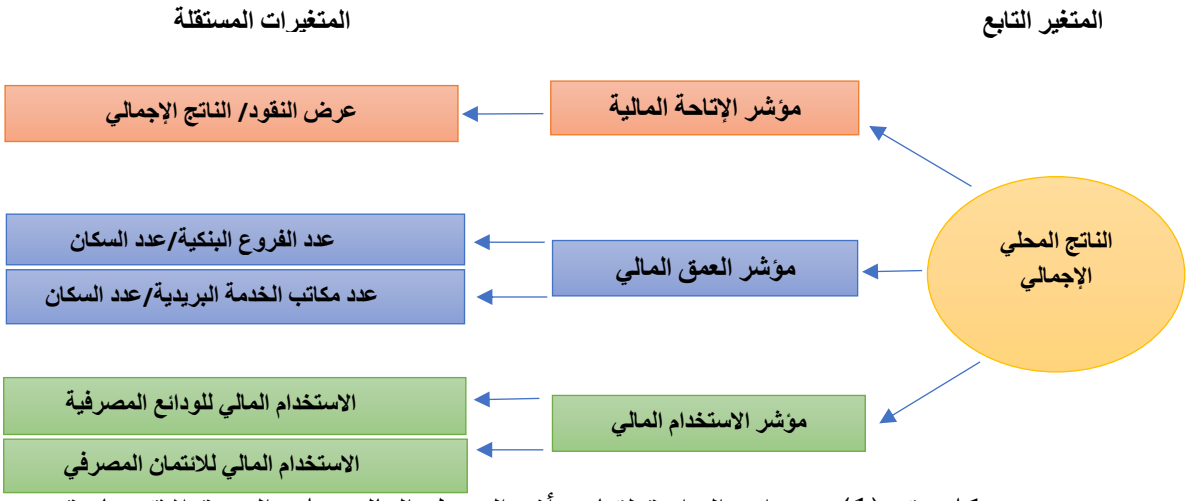

شكل رقم (1) متغيرات الدراسة لقياس أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية

حدود الدراسة

- حدود زمنية: الفترة من 2000 الى 2020.
- حدود مكانية: جمهورية مصر العربية.

2- تعريف الشمول المالي

أصدرت العديد من الجهات العالمية العديد من التعريفات الخاصة بالشمول المالي مثل صندوق النقد العربي Arab Monetary Fund والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor ومجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) Global Alliance for Financial Inclusion ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي International Network on Financial Education (INFE) ومن جميع هذه التعريفات استخلصت الدراسة التعريف التالي:

مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ذات جودة عالية من (المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الإقراض، التمويل، التأمين....الخ)، مدعومة بمجموعة من الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع لهذه الخدمات والمنتجات بشكل عادل وشفاف وفي الوقت المناسب والتكاليف المنخفضة وبجودة مناسبة وبالشكل الكافي بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانية استخدامها بشكل فعال مع أهمية تقديم هذه الخدمات من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة بمسئولية وبشكل مستدام.

(2-1) ملامح الشمول المالي:

من التعريف السابق نتبين أهم ملامح الشمول المالي:

- مجموعه من الخدمات المالية المتنوعة (مدفوعات، حسابات التوفير، حسابات جارية، تحويلات، مدخرات، ائتمان، الإقراض، التمويل، التأمين، المعاشات.... الخ).
- وسائل الدفع الإلكتروني: وتتمثل في استخدام كروت المرتبات، أو كروت الحسابات البنكية، أو الكروت مسبقة الدفع، أو كروت الائتمان أو عن طريق الأنترنت (أونلاين).
- مواصفات الخدمات المقدمة: تتسم بالعدالة والشفافية وتقدم في الوقت المناسب وبتكاليف منخفضة وتتسم بالجودة ولا تنفذ بكثرة مستخدميها.
- تستهدف كافة شرائح المجتمع: الشركات سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة الحجم، والأفراد سواء الميسورين أو المهمشين مع جذب المستبعدين إلى النظام المالي.

- التنفيذ والرقابة: تقدم هذه الخدمات من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي وتخضع للرقابة والمتابعة من الهيئات الرقابية.

(2-2) أبعاد الشمول المالي:

يرى البنك الدولي أن أبعاد الشمول المالي تتمثل في استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتأمين[2]

كما تم مناقشة أبعاد الشمول المالي من قبل تحالف الشمول المالي Alliance of Financial Inclusion (AFI) في مؤتمر كابوس في 2012 وتم تحديدها في[3]:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- تعزيز جودة الخدمات المالية.

3- فوائد الشمول المالي الإنمائية ومقومات نجاحه:

اهتمت العديد من دول العالم بوضع إستراتيجية لتحقيق الشمول المالي لما له من فوائد إنمائية محددة أهداف ورؤى لنجاحه ومحددة أساليب التوعية والتثقيف المالي بما يتناسب مع فئات المجتمع المختلفة وذلك بالتفصيل التالي:

(3-1) الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الشمول المالي في الدول

تتمثل بعض الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الشمول المالي في معظم دول العالم في:

- رفع التصنيف الائتماني للدولة.
- نشر ثقافة استخدام الخدمات المالية والتعريف بأهميتها وأنواعها وأساليب التعامل مع هذه الخدمات بالطرق المثلى.
- أتاحه ووصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع.
- ضمان وصول الدعم لمستحقيه بتحويل الدعم على البطاقات الإلكترونية للأفراد مباشرة.
- تسهيل الاستفادة من الخدمات المالية من خلال تعدد جهات تقديمها وقربها من المستخدمين.
- تعزيز وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية مع التعريف بحقوقهم وواجباتهم.
- الحفاظ على صحة المواطنين بالحد من انتشار الميكروبات بالتقليل من تداول العملات الورقية والمعدنية.

(3-2) الفوائد الإنمائية للتوجه نحو الشمول المالي

اتجهت العديد من الدول لتطبيقات الشمول المالي لما لها من فوائد إنمائية تتحقق من استخدام الخدمات المالية الرقمية كخدمات الهواتف المحمولة المالية، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية مثل[4]:

- تسمح خدمات الهواتف المحمولة المالية للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها الكترونياً بدلا من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛ وبالتالي يوفر الوقت والجهد ويسمح بإمكانية استغلال هذا الوقت في العمل وكسب مزيد من الدخل، أو حتى في تحقيق مزيد من وقت الراحة.
- توافر حسابات ادخارية تساعد على تراكم المدخرات وتوجيه الإنفاق على الضروريات أو التوجه نحو السلع الاستثمارية.
- تساعد الخدمات المالية الرقمية على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من في أوقات الأزمات.
- التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية تساعد في تحسين كفاءه الخدمات وتقلل من الفساد وتساهم في تحقيق الشفافية، بالإضافة إلى خفض التكاليف المتغيرة لإدارة هذه الخدمات.

(3-3) مقومات نجاح الشمول المالي

لكي تحظى تطبيقات الشمول المالي بالقبول العام وتنجح في أداء مهامها يجب أن يتحقق التالي:

- توافر التثقيف والوعي المالي لكونهم أحد أساسيات نجاح السياسات المالية، وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التثقيف المالي بالعملية التي تستهدف تحسين إدراك المستخدمين لمفهوم الخدمات المالية المتداولة والمخاطر التابعة لها، ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات والتدريب وتنمية المهارات وبناء الثقة في هذه الخدمات المالية وبما يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة للمستخدمين[5].
- توفير المعلومات للمستخدمين عن الخدمات المالية وتوفير قنوات تسويقية واستخدام الرسائل الهاتفية وخدمة الحوار التفاعلي التي تبسط المعلومات وبما يحقق الماما للمستخدمين بالأنواع المختلفة للخدمات المالية وبما يسهل لهم عملية اتخاذ القرار الصحيح[6].

- وجود سياسات وتنظيمات تسهم في إرساء دعائم التحول نحو وسائل الدفع غير النقدي والتحصيل الإلكتروني من خلال مؤسسات رقابية على النشاط المالي تراقب وتنظم وتحفز استخدم المنتجات المالية الإلكترونية وتوفر وسائل الحماية الفاعلة.

3- دور البنوك في تعزيز الشمول المالي

تلعب البنوك دور هام في تعزيز الشمول المالي وللتعرف هذا الدور فإنه من الأهمية التعرف على دور كلا من البنوك المركزية والبنوك التجارية بالتفصيل التالي:

(3-1) البنوك المركزية وتعزيز الشمول المالي

تلعب البنوك المركزية دور هام في تعزيز الشمول المالي ويتمثل هذا الدور في:

- توفير بيئة تشريعية لوضع قواعد وتشريعات تنظيم وتيسر كافة أنواع إجراءات المعاملات المصرفية، وإصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية بالإنترنت والتحكم فيها.
- اتخاذ اللازم للحد من أخطار الخدمات المصرفية الإلكترونية ووضع الضوابط الرقابية.
- توفير بنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي
- تحفيز القطاع المالي على التوجه نحو الخدمات المالية الإلكترونية والعمل على تطوير خدمات مالية جديدة وتطوير نظم الدفع باستمرار مع توفير العديد من الخيارات للعملاء.
- تخفيض رسوم وعمولات تقديم الخدمات المالية الإلكترونية.
- السماح بالمنافسة الهادفة بين البنوك لتقديم الخدمات بجودة عالية وبتكاليف مقبولة.
- التوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بخفض قيمة رأس المال المطلوب ومنحها تسهيلات ائتمانية وتطوير محافظ القروض لها[7].

(3-2) البنوك التجارية وتعزيز الشمول المالي

يتمثل دور البنوك التجارية بشكل عام لتعزيز الشمول المالي في التالي:

- ابتكار خدمات مالية جديدة ومتنوعة (المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الإقراض، التمويل، التأمين.... الخ).
- توفير العمالة الماهرة في تقديم هذه الخدمات وتنظيم دورات تدريبية للعاملين باستمرار.
- تقديم الخدمات بجودة عالية بما يحقق ميزتها التنافسية ويحافظ على ولاء العملاء لها في مواجهة البنوك الأخرى.
- عدم استغلال العملاء عند التمويل والاقتراض والعمل على تخفيض رسوم الخدمات المالية المقدمة.

4- الشمول المالي في مصر

بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات مميكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية واستهدفت منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير نحو ٢٥٪ من تكلفة طباعة النقود وتداولها، وما يقرب من ٥٠٪ من زمن أداء الخدمة وتقليص الإجراءات، واتخذت العديد من الإجراءات لتنفيذ وتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وحققت العديد من الإنجازات في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

(4-1) الحكومة المصرية وتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

- انضمت مصر للتحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI) عام 2013 والذي أنشئ عام 2008 لنقل تجارب الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال، وللمساعدة في صياغة السياسات وإستراتيجيات وأدوات وآليات التطبيق، ويمثل التحالف 119 مؤسسة (وزارات مالية وبنوك مركزية) لعدد ٩٤ دولة من الدول النامية[8].
- عقد المؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي في شرم الشيخ 2017 والذي هدف إلى تعزيز الشمول المالي ورسم سياسات إصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتمهيد لتنمية شاملة.
- وقعت وزارة الاتصالات مذكرة تفاهم عام 2017 مع شركة فيزا العالمية لتطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية والهادفة إلى تفعيل الاقتصاد الرقمي متضمنة إنشاء وتشغيل شبكات محلية لبرامج المدفوعات الحكومية وللمنظومات الداعمة للبطاقات الموحدة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التنظيمية والبرامج التأهيلية والتدريبية لذلك[9].
- بهدف انتشار المدفوعات الإلكترونية تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا لتمكين البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوفير ماكينات ATM بها.
- أقره مجلس النواب عام 2018 مشروع قانون "تطوير المعاملات المالية غير النقدية" للحد من المعاملات النقدية والتوجه نحو استخدام المدفوعات الإلكترونية.
- أطلقت مبادرة "حساب لكل مواطن" من قبل البنك المركزي بدون تحمل أي مصروفات أو حد أدني مع العمل على خفض المصاريف السنوية[10].

- في 2018 وقعت شركة بوابة مصر للعالم الرقمية "GATE EG"بروتوكول تعاون مع شركة فوري للخدمات الإلكترونية، لتحصيل قيمة مبيعات أعضاء بوابة مصر للعالم الرقمية بالإضافة الى خدمات السحب والإيداع وعدد من خدمات التسويق والتجارة الإلكترونية.
- وضع إستراتيجية الشمول المالي للتعاون بين الجهات المعنية وهي البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، وزارة المالية، البنوك، البريد المصري، البورصة المصرية، وزارة الاستثمار، وزارة التخطيط، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الشباب والرياضة، الجهات المانحة[11].

(4-2) إجراءات تنفيذ وتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني

- في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، بدأت وزارة المالية في أول مايو 2019 في تنفيذ قرارات المجلس القومي للمدفوعات المتعلقة بتحول المجتمع إلى مجتمع رقمي ولا يعتمد على أوراق النقد والزام المواطنين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني لسداد أي مستحقات حكومية، وأن أي مستحقات تزيد علي 500 جنيه تسدد باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتنوعة، في حين تسدد المبالغ الأقل من 500 جنيه بأية وسيلة إلكترونية أو غير إلكترونية، ولتشجيع ذلك ألغت البنوك المصاريف ذات الصلة باستخدام هذه وسائل، وأعلنت وزارة المالية إصدار 12 مليون كارت إلكتروني لصرف رواتب للعاملين بالدولة وللمعاشات ليقوم نظام الدفع الإلكتروني بالتحويل المباشر إلى الحسابات البنكية لهم[12].
- إنجاز ١٠ مراحل لتفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- إصدار بطاقات مدفوعات ذكية لسداد الفواتير (الكهرباء المياه–التليفونات– الغاز. الخ) للبدء في استخدام نظم التحصيل الإلكتروني.
- نشر ما يقرب من ١٧ ألف ماكينة للتحصيل الإلكتروني GPOS بالعديد من الجهات الإدارية.
- إنشاء قواعد بيانات مالية للعديد من الجهات الحكومية بحيث يستطيع المواطنين الدفع المباشر من حساباتهم المصرفية.
- تطوير ماكينات التحصيل الإلكترونية الخاصة بالجامعات الحكومية التي لديها قواعد بيانات رقمية للطلاب بها وربطها بقواعد البيانات بالجامعات.
- التيسير على سكان القرى والأماكن النائية باستحداث منظومة آلية مدفوعة للمواطن وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للمستحقات الحكومية التي تزيد عن عشرة آلاف جنيه، ليصل عدد مكاتب البريد إلى ٤ آلاف و18 بنك على مستوى الجمهورية.

5- آثار تطبيق الشمول المالي على الاقتصاد المصري

لدراسة أثر تطبيقات الشمول المالي على الاقتصاد المصري تم اختيار عدد من المتغيرات الكلية لرصد التغيرات الكمية لها والربط بين هذه التغيرات الكمية وتطبيقات الشمول الكامل باعتباره واحد من محددات هذه المتغيرات وذلك خلال عام 2020 ومقارنتها بسنوات سابقة تالية لعام 2013 حيث أن مصر انضمت للتحالف الدولي للشمول المالي(AFI) عام 2013 ، ومن الأمثلة على هذه التغيرات كما موضح بالشكل رقم (2) تحسن ترتيبها في مؤشرات التنافسية الدولية والمساهمة في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي والحد من التعاملات المالية غير الرسمية ومحاربة الفساد وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال بالإضافة إلى دوره الاجتماعي بالتفصيل التالي:

شكل رقم (2) آثار تطبيق الشمول المالي على الاقتصاد المصري

المصدر: من إعداد الباحث.

(5-1) الشمول المالي وترتيب مصر في مؤشرات التنافسية الدولية

الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني تساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر، حيث استهدفت منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير ما يقرب من ٥٠٪ من زمن أداء الخدمة وتقليص الإجراءات وهو ما له مردود إيجابي على ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية

الدولية المعنية بـ "التكلفة، الوقت، والإجراءات" وكذلك الحال في مؤشري سهولة أداء الأعمال والشفافية ويتضح ذلك من:

- ثبتت وكالة «Standard and Poor's» للتصنيف الائتماني تصنيف مصر في عام 2020 عند مستوى (B) بالعملتين المحلية والأجنبية، وذلك مقابل المستوى (B–) عام2015 [13]وهو انعكاس لثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري ويؤكد قوة البيئة الاستثمارية بها وجاذبيتها للاستثمارات، بالإضافة إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الداخلية والخارجية، ومقياس لقدرة الجهات المقترضة (الحكومة – شركات – مؤسسات) على الوفاء بالتزاماتها المالية للجهات المقرضة.
- مؤشر سهولة أداء الأعمال ويصدر عن البنك الدولي ويعنى بترتيب الاقتصادات في سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال، ويتم ترتيب الدول من 1 إلى 191 والترتيب الأعلى يشير إلى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية وحققت مصر المرتبة 114 عام 2020 وذلك مقارنةً بالمرتبة 126 عام 2015 [14]
- مؤشر الشفافية تصدره منظمة الشفافية الدولية، جاءت مصر في مؤشر الفساد العالمي في الترتيب 117 من إجمالي 180 دولة بتقييم 33 نقطة من أجمالي 100 نقطة لعام 2020 مقارنة بعام 2015 حيث سجلت مصر تقييم 36 نقطة من أجمالي 100 نقطة في الترتيب 88 من إجمالي 168 دولة[15]

(5–2) الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي:

- يعتبر العرض النقدي والسيولة النقدية من محددات التضخم، وفى اطار العلاقة الإيجابية بين العرض النقدي والسيولة النقدية بالأسوق ومعدلات التضخم يتبين أنه كلما زاد العرض النقدي والسيولة النقدية بالأسوق زادت معدلات التضخم وحيث أن الشمول المالي يساهم في تقليل السيولة المحلية وبالتالي يساهم في تقليل معدلات التضخم، وفى عام 2020 سجل متوسط التضخم العام في مصر حوالى 5.1% وهو أدنى مستوى تضخم سجلته مصر منذ سنوات وذلك مقابل 8.3% عام[16]،2015 يضاف لذلك أن له دور فاعل في دعم السيولة النقدية بتوفير نحو ٢٥٪ من تكلفة إصدار العملة والتي يمكن توجيهها الى القطاعات التنموية الصناعية والخدمية.
- يتيح الشمول المالي إمكانية تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يتيح الفرصة لدمج نسبة ملموسة من الاقتصاد غير الرسمي من أصحاب المهن الحرة وأنشطة تحت السلم، والمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد القومي[17]، وتتباين التقديرات حول حجم الاقتصاد غير

الرسمي حيث يقدر حجمه إلى 3 تريليون جنيه[18]، ويقدر حجم إنتاج المؤسسات غير الرسمية بحوالي 1.2 تريليون جنيه، مما يخلق خسائر للدولة نتيجة عدم تبعيته للاقتصاد الرسمي وفقدان حصيلة ضريبية تصل إلى 1.4 تريليون جنيه[19]، كما يبلغ حجم المنشآت الاقتصادية غير الرسمية في مصر حوالى 2 مليون منشأة بنسبة 53% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر، وتتسع لعدد من العاملين يصل الى حوالى 4 مليون عامل بنسبة 29.3% من إجمالي عدد العمال في المنشآت الاقتصادية، لذلك أعلنت وزارة المالية انتهاء الحكومة من صياغة مشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي[20].

- قلل الشمول المالي والتحول الرقمي من التعامل بالأوراق النقدية واستبدلها بالتحويلات البنكية ووسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول مما ساهم بشكل كبير الحد من التعاملات المالية غير الرسمية[21]، كما أن استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد يساهم في محاربة الفساد وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وأعلن البنك المركزي أن عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك المحلية 36.9 مليون بطاقة مصرفية في نهاية 2020 مقابل 31.3 مليون بطاقة مصرفية في نهاية عام 2018 بزياده قدرها 5.3 مليون بطاقة مصرفية، في حين سجلت عدد البطاقات المدفوعة 17.3 مليون بطاقة بزياده قدرها 4.5 مليون بطاقة في نهاية عام 2020 مقابل 11.696 مليون بطاقة نهاية عام2018. [22]

(5-3) الشمول المالي وجودة الخدمات المالية

يسعى الشمول المالي إلى تعزيز الثقة لدى العملاء عند تعاملهم في الخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية[23]، ويعزز الشمول المالي كذلك التنافس بين المؤسسات المالية مما يجعلها تركز على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها للاحتفاظ بالعملاء الحاليين واجتذاب عدد أكبر من العملاء ورغبة غير المتعاملين مع القطاع المصرفي في الحصول على الخدمات التي لا تتوافر ألا بالقطاع المالي الرسمي، ومن الأمثلة على ذلك:

- تساهم منظومة التحصيل الإلكتروني في سرعة تحصيل إيرادات الدولة ومن ثم في رفع كفاءة وأداء الموازنة العامة للدولة، ويساعد على تحقيق ذلك تواجد قواعد بيانات مركزية للمتحصلات المالية مما ساهم في نمو المتحصلات الحكومية الإلكترونية لتسجل 4 مليار جنيه شهريًا خلال عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي ٢٥٠٪[24].

- تساهم منظومة التحصيل الإلكتروني في تقليل تهالك الأوراق النقدية ويحقق الأمان كبديل عن أخطار نقل كميات كبيرة من الأموال، بالإضافة إلى تدنية التكاليف الأخرى مثل تكاليف النقل والتأمين على النقدية.
- ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي، مسجلا ارتفاع كلا من إجمالي الودائع الحكومية وإجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية حيث سجلت إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي حوالى 5.197 تريليون جنيه في عام 2020 مقابل 2.183 تريليون جنيه في عام 2015 بارتفاع قيمة إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي بنحو 3.059 تريليون جنيه[25].
- أشار البنك المركزي إلى أن إجمالي الودائع الحكومية بالبنوك سجل نحو 868.6 مليار جنيه في 2020 مقابل 358.6 مليار جنيه في عام 2015 بزيادة 510 مليار جنيه[26].
- ارتفاع حجم وعدد التسهيلات الائتمانية في البنوك حيث حجم التسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك العاملة في السوق المحلية لعملائها وصلت لنحو 2.269 تريليون جنيه عام 2020، مع التركيز على منح تسهيلات ائتمانية لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتسجل خلال الفترة من 2015 وحتى 2020 نحو 213 مليار جنيه مصري، تم توجيه 81% منها للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، لإجمالي 126 ألف شركة صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى 900 ألف عميل متناهي الصغر وكذلك التمويل الموجه من البنوك لشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر بقيمة 14 مليار جنيه ليسجل تمويل 4 ملايين مقترض[27]
- تسجيل عدد كبير من التحويلات بمنظومة غرفة المقاصة الآلية للمدفوعات "ACH" "بالتعاون بين البريد وشركة بنوك مصر.
- التوجه نحو استخدام خدمة تحصيل مصروفات المدارس الحكومية لجميع المراحل التعليمية قبل الجامعية عبر مكاتب البريد بالمحافظات.
- بدأ التحسن في نمو الحسابات البنكية الجديدة بأسماء النساء في مصر حيث ارتفع كلا من نسبة مشاركة النساء في إنشاء حسابات داخل البنوك ونسبة مساهمة النساء في الشمول المالي الى أن وصلت النسبة عام 2017، وانخفضت فجوة التعامل من خلال الحسابات البنكية بين النساء والرجال[28].

4-5 الشمول المالي والجانب الاجتماعي:

يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وزيادة رفاهية الأفراد حيث:

- سجلت معدلات الفقر الارتفاع التدريجي على مدار 20 عاما منذ 1999 حتى 2019 مسجله 16.7% عام 1999 وارتفعت تدريجيا لتسجل 32.5% عام 2019 ولم تسجل انخفاض إلا في عام 2020 فقط لتسجل 29.7%[29].
- زيادة رفاهية الأفراد وأصبح المواطن يتمتع بحجم أكبر من السلع والخدمات بالإضافة إلى تحسن جودة هذه السلع والخدمات حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 42.900 جنيه للفرد في عام 2019 مقابل 22.230 جنيه في عام 2013م[30]
- المردود الاجتماعي الإيجابي المتمثل في خفض معدلات الجرائم بأنواعها المختلفة بسبب اتساع مظلة الشمول المالي ليدخل تحتها "المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"[31] بهدف زيادة فرص تمويل هذه المشروعات وزيادة فرص العمل بهذه المشروعات[32].

6- التحديات التي تواجه تعميم الشمول المالي في مصر

اتجهت مصر إلى تطبيقات الشمول المالي واتخذت خطوات ملموسة تجاه ذلك إلا أنها لم تصل إلى مرحلة تعميم الشمول المالي بسبب وجود العديد من التحديات التي تعوق من الوصول لهذه المرحلة مثل:

1- تواجه مصر تحدياً كبيراً لدى قياس مساهمة الشركات متناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد الرسمي حيث تندرج معظمها تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، ورغم الجهود التي اتخذت لدمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر ألا أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة خاصة مع كبر حجمه سواء من حيث حجم تعاملاته وعدد منشآته وعدد أسواقه وعدد العاملين به فجميعهم غير خاضعين للقوانين ومتهربين من الأجهزة الرقابية وغير مسجلين في السجلات الصناعية أو التجارية أو الخدمية وغير خاضعين للضرائب، وهو ما يجعل من عملية الدمج الكلى مع الاقتصاد الرسمي تواجه برفض كبير وتحتاج إلى جهود كبيره لتوفير المناخ الملائم لذلك.

2- الإحجام عن فتح حسابات مالية ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع معدلات البطالة في مصر حيث لم تسجل معدلات البطالة أقل من 9% منذ عشر سنوات وفقا للبيانات المجمعة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء منذ عام 2010 حتى الآن، ولم تفرق البطالة بين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا من عدمه ولا بين ذكور وإناث ولا حتى بين من هم داخل قوة العمل أو خارجها، وهو ما يعنى وجود شريحة كبيرة عاطلة بدون دخل ومن ثم لا يوجد لها مجال للتعامل مع الخدمات المالية[33].
- امتلاك أحد أفراد الأسرة خاصة رب الأسرة حساب بنكي يقلل من رغبة باقي الأفراد في فتح حساب آخر ويتم التعامل من خلال حساب واحد لاعتقاد أن ذلك يقلل من تكاليف ورسوم الإجراءات البنكية، فوفقاً لقاعد بيانات البنك الدولي للشمول المالي بلغت نسبة من يمتلكون حسابات مالية رسمية وتزيد أعمارهم على 15 عام 37% مقابل متوسطات عالمية تتجاوز 59%، كما أن نسبة مساهمة النساء في استخدام الخدمات المالية في إزياد ألا انه مازال محدوداً مقارنة باستخدام الرجال لهذه الخدمات[34].
- ارتفاع نسبة الجهل بالخدمات المالية المتاحة وهيبة التعامل مع المؤسسات المالية أو عدم الثقة في الخدمات المصرفية، وهو ما يرجع إلى أسباب دينية ومعتقدات موروثة بعدم التعامل مع الأجهزة المصرفية.
- الرغبة في استخدام أوعية ادخارية أخرى مثل الادخار في العقارات والمشغولات الذهبية والماشية أو إيداعها أمانه عند الأقارب أو الاكتناز بالمنزل" بالإضافة الى الدخول سوق الأسهم والسندات.

7-الشمول المالي ومؤشراته

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة والفقيرة والمحرومة، من خلال أتاحتها عبر القنوات المالية الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة، فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد

الموازي في الاقتصاد الرسمي، ولا يمكن تحقيق الشمول المالي بالشكل والمستوي المطلوب دون التركيز علي تثقيف المواطنين مالياً وزيادة درجة الوعي المالي لتلك الفئات، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية[35]

وبناء عليه سيتم تناول مؤشرات الشمول المالي كما موضح بالشكل رقم (3) من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

1- مؤشر العمق المالي
2- مؤشر الإتاحة المالية
3- مؤشر الاستخدام المالي

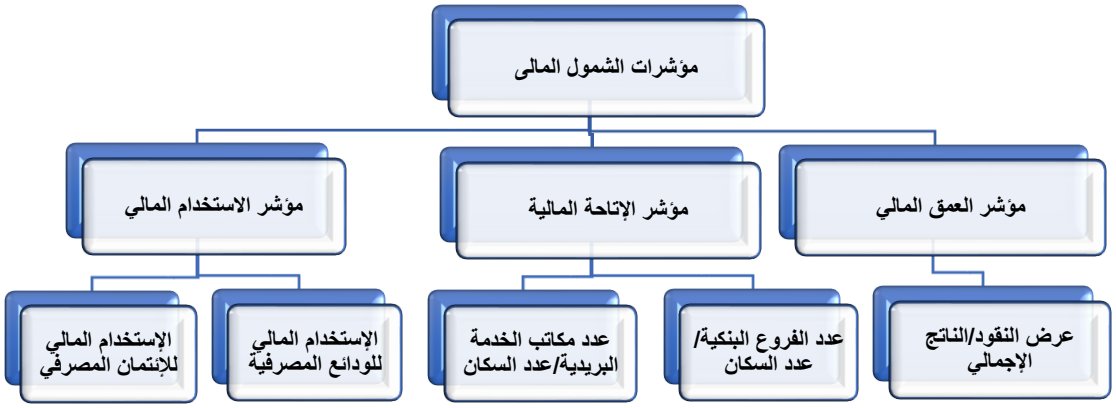

شكل رقم (3): مؤشرات الشمول المالي

تعتبر هذه المؤشرات الثلاثة من نمط المؤشرات التقليدية والبسيطة وغير المعقدة، لأنها تستند في عملية حسابها إلى المجاميع النقدية والائتمانية على المستوي الكلي للاقتصاد، حيث توضح لنا مؤشرات قياس الشمول المالي إلى أي مدي يتمتع القطاع المالي بالمرونة والقدرة على التطبيق داخل المجتمع، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

7-1 مؤشر العمق المالي

يعتبر مؤشر العمق المالي من أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفء ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية، كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزيادة العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ علي حقوق المودعين والمستثمرون في الأسواق المالية، كما يقيس هذا المؤشر مدي ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف علي متطلبات الاستثمار، ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 إلي الناتج الإجماليGDP[36]

جدول رقم (1) مؤشر العمق المالي في مصر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجماليGDP (بالمليار دولار)	عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 (بالمليار دولار)	مؤشر العمق المالي M2/ GDP
2000	٩٩.٨	٧٦.٩	%77
2001	٩٧.٦	٨٥.١	%87
2002	٨٧.٩	٨٣.٨	%95
2003	٨٢.٩	٨٩.٧	%108
2004	٧٨.٨	٨٠.٢	%102
2005	٨٩.٧	٨٤.٤	%94
2006	١٠٧.٥	٩٧	%90
2007	١٣٠.٥	١١٥.٦	%89
2008	١٦٢.٨	١٣٦	%84
2009	١٨٩	١٥٣	%81
2010	٢١٨.٩	١٦٥.٥	%76
2011	٢٣٦	١٧٩.٥	%76
2012	٢٧٩.٤	١٨٤.٥	%66
2013	٢٨٨.٦	٢١٤	%74
2014	٣٠٥.٥	٢٢٠.٧	%72

2015	٣٣٢.٧	٢٤٩.٤	%75
2016	٣٣٢.٩	٣٤٥.٨	%104
2017	٢٣٥.٤	٣١٩.٥	%136
2018	٢٣٧.٤	٢٠٤.١	%86
2019	302.3	250.2	%83
2020	361.8	290.3	%80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سنوية متفرقة للبنك المركزي المصري

ويتضح من الجدول السابق رقم (1) أن زيادة عرض النقود من سنة لأخري خلال الفترة (20202000-)ويعكس ذلك مدي التقدم في خدمات الجهاز المصرفي ومدي تمكنه من تعبئة المدخرات، حيث أن انخفاض النسبة تعني ارتفاع في درجة تنوع المؤسسات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية في تسوية المعاملات غير العملة، وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخري خلال الفترة السابقة بالرغم من زيادة كلا من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال ثلاث مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: الاقتصاد المصري يتمتع بعمق مالي متذبذب حيث بلغ مؤشر العمق المالي 94% في عام ٢٠٠٥، ويرجع ذلك إلي:

- السياسات الحكومية التي قامت بها الحكومة لرفع مؤشر العمق المالي من خلال انفتاح القطاع المالي وزيادة المنافسة واستحداث أدوات مالية مناسبة لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر.
- تطوير سوق رأس المال وخاصة سوق السندات لغرض عمليات التمويل طويلة الآجل.
- سد الفجوة بين القطاعات المالية الرسمية من خلال تكوين وترخيص منشأت ومؤسسات لمساعدتهم على زيادة نشاطهم وتطوير منتجات مالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى تصل لأكبر عدد ممكن من السكان.
- تنظيم الأسواق المالية بشكل يناسب عرض مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات المالية مما يساهم في زيادة عمق السوق لضمان تعبئة المدخرات بشكل كفء وفعال.

المرحلة الثانية: انخفاض مؤشر العمق المالي في الفترة (٢٠٠٧ -2013)

حيث تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية التي بدأت في نهاية عام ٢٠٠٧، ثم تأثر بالثورة المصرية في عام ٢٠١١ ليبدأ في الاستقرار ما بعد عام ٢٠١٣ نتيجة لاستقرار الاقتصاد المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣

المرحلة الثالثة: ارتفاع مؤشر العمق المالي

ارتفع مؤشر العمق المالي 2016 ليصل 104% ليصل الى اعلى معدل له عام 2017 ليسجل 136% بما يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة والتي تتطلب سياسات تسهم في خلق الائتمان وأدوات مالية جديدة واتباع سياسة مالية أكثر فعالية لتشجيع الأفراد علي زيادة المدخرات والقروض والتي من شأنها تفعيل سوق المال وتوفير السيولة، مما يزيد من مؤشر العمق المالي[37]، ثم استقر بعد ذلك ليتراوح بين 80% الى 86%.

2-7 مؤشر الإتاحة المالية

يقيس هذا المؤشر مدي مقدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهله، وذلك من خلال معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية سهلا لأكبر عدد من السكان[38]

جدول رقم (2) مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	تعدد السكان (القيمة بالمليون)	اجمالي عدد الفروع البنكية	عدد مكاتب الخدمة البريدية القيمة بالألف	مؤشر الإتاحة المالية في البنوك (عدد الفروع / عدد السكان)	مؤشر الإتاحة المالية في البريد (عدد مكاتب البريد/ عدد السكان)
2000	63.9	٢٣٤١	٣٣١٢	3.7	5.2
2001	65.2	٢٣٦١	٣٣٨١	3.6	5.2
2002	66.6	٢٤٦٠	٣٤٦٤	3.7	5.2
2003	67.9	٢٦١٠	٣٥٢٠	3.8	5.2
2004	68.8	٢٧٤٥	٣٥٩١	4.0	5.2
2005	70.1	٢٨٤٧	٣٤٧١	4.1	5.0
2006	71.3	٢٩٤٤	٣٦٠٧	4.1	5.1
2007	72.9	٣٠٥٦	٣٦٤١	4.2	5.0
2008	74.4	٣٢٩٧	٣٦٦٩	4.4	4.9
2009	76	٣٤٤٣	٣٧٠١	4.5	4.9
2010	77.8	٣٥٠٢	٣٧٥٤	4.5	4.8
2011	79.6	٣٥٧٣	٣٧٧٩	4.5	4.7
2012	81.5	٣٦١٠	٣٧٩٤	4.4	4.7

2013	83.6	٣٦٥١	٣٨٢٦	4.4	4.6
2014	85.8	٣٧١٢	٣٨٦٥	4.3	4.5
2015	87.9	٣٧٦٨	٣٩١١	4.3	4.4
2016	92.4	٤٠٩٦	٣٩٤٤	4.4	4.3
2017	94.8	٤٢٩٣	٣٩٥٩	4.5	4.2
2018	96.8	٤٦٢٦	٣٩٩٤	4.8	4.1
2019	100.4	4365	4021	4.3	4.0
2020	101.7	4402	4060	4.3	4.0

المصدر: من إعداد الباحث، تقارير سنوية متفرقة للبنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويتضح من الجدول رقم (2) أن مؤشر الإتاحة المالية للبنوك لم يصل الى 5% وهي نسبة منخفضة جدا، حيث أن المصرف الواحد يخدم ٢٥٠ ألف مواطن، وبدأت هذه النسبة تزداد لتصل في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٠ ألف وواصلت الارتفاع في عام ٢٠١٥

ليقدم البنك الواحد الخدمة المالية لما يقرب ٢٣٠ ألف مواطن، وبالتالي فنسبة الإتاحة المالية في مصر منخفضة جدا، لكن علي مستوي الفترة تلاحظ أن مؤشر الإتاحة المالية للبريد انخفض من 5.2 %عام 2000 إلي 4 % عام 2020 حيث لم تتيح مكاتب البريد خدمات مالية متنوعة كالتي إتاحتها القطاعات المصرفية، ولم تسعي لجذب مزيد من العملاء عبر تسويق خدماتها، فالخدمات المتاحة لمكاتب البريد لم تتعدي أكثر من خدمتي الإيداع والسحب، خاصة وأن القطاع المصرفي استحدث طرق جديدة في فترة ما بعد صدور قانون تنظيم الجهاز المصرفي عام ٢٠٠٣، ومجمل القول سواء عدد الفروع البنكية أو عدد مكاتب البريد لم تنمو بنفس نسبة نمو عدد السكان، مما أدي إلي انخفاض نسبة مؤشر الإتاحة المالية.

3-7 مؤشر الاستخدام المالي

يعبر هذا المؤشر عن مدي قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[39]

جدول رقم (3) مؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (2000–2020)

السنة	الودائع المصرفية (بالمليار دولار)	الائتمان المصرفي (بالمليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالدولار	مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية	مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي
2000	61.3	43.1	٩٩.٨	%61	%43
2001	63.8	42.8	٩٧.٦	%65	%44
2002	58.6	40.1	٨٧.٩	%67	%46
2003	62.1	39	٨٢.٩	%75	%47
2004	75	39.5	٧٨.٨	%95	%50
2005	85.3	51.3	٨٩.٧	%95.6	%57
2006	96.6	57	١٠٧.٥	%90	%53
2007	109.3	67.8	١٣٠.٥	%84	%52
2008	120.6	83.1	١٦٢.٨	%74	%51
2009	134.4	92.6	١٨٩	%71	%49
2010	140.9	97	٢١٨.٩	%64	%44
2011	156.5	96	٢٣٦	%66	%41
2012	151.8	98	٢٧٩.٤	%54	%35
2013	197.3	107.6	٢٨٨.٦	%68	%37
2014	267.1	104	٣٠٥.٥	%87	%34
2015	276.3	104	٣٣٢.٧	%83	%31
2016	244.4	129	٣٣٢.٩	%73	%39
2017	155.4	133.5	٢٣٥.٤	%66	%57
2018	194.1	96.5	٢٣٧.٤	%82	%41
2019	195	97.5	302.3	%65	%32
2020	195.6	98.2	361.8	%54	%27

المصدر: من إعداد الباحث – تقارير سنوية متفرقة للبنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

والجدول رقم (3) يوضح نسبة مؤشر الاستخدام المالي للودائع في الاقتصاد المصري وذلك عن طريق قسمة الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من الجدول أن مؤشر الاستخدام المالي للودائع كان مرتفع في عام 2005، حيث وصل إلى 95.6% ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى 64% عام 2010، ثم تذبذب بعد ذلك بين الارتفاع

والانخفاض وان كان الاتجاه للارتفاع أكثر تكررا وبمعدلات أكبر حتى سجل 82% عام 2018 ويرجع ذلك إلي:

- ارتفاع سعر الفائدة على الودائع في تلك الفترة والأوعية الادخارية الجديدة التي طرحتها المؤسسات المصرفية.
- التوسع في المشاريع القومية الاستثمارية والتي تم طرح شهادات استثمارية معبرة عنها بفائدة مرتفعة كشهادات قناة السويس الجديدة مما أدي إلى سحب كمية كبيرة من الودائع المصرفية من قبل الجمهور.

كما يتضح من الجدول رقم (3) أن مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي في الاقتصاد المصري تم الحصول عليه من خلال قسمة الائتمان المصرفي علي الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح أن نسبة مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي منخفضة، فعلى الرغم من زيادتها المتتالية لتسجل عام ٢٠٠٥ حوالي 57% ألا أنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 35% عام 2012 ثم تذبذبت بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض لتسجل فى اقصى قيمة لها مرة أخري 57 %عام 2017، بينما سجلت أقل قيمة لها عام 2020، ويرجع ذلك الى:

- ضعف نسبة الائتمان المصرفي المتاح للسكان بسبب كثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المصرفية بالنسبة للأفراد والمؤسسات.
- ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض في الفترة الأخيرة.
- لم يكن هناك إطار قانوني يسمح بإنشاء مكاتب استعلام عن الائتمان خاصة، وكانت مثل هذه المعلومات متاحة فقط للبنوك، أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلم يكن لها معلومات عن الجدارة الائتمانية لعملائها والموجودة في إدارة تسجيل الائتمان في البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى نقص الشفافية في حسابات الشركات، وهو ما جعل من قرارات الإقراض والاستثمار محدودة وتنطوي على مخاطرة مرتفعة مما جعل المؤسسات تحجم بشكل كبير عند منح الائتمان.

ولتفادي هذه المشاكل قام البنك المركزي بتطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشركةI–Score بقوائم وبدون قوائم مالية، وتم إلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشركة بغرض تكوين قاعدة بيانات متكاملة لاستخراج تقارير فعلية عن السوق المصري وكذا مؤشرات كلية على مستوي الصناعات، المناطق الجغرافية، وقد اشتراك في النظام ١٨ بنك.

8- قياس العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

يهدف هذا القسم إلى قياس العلاقات الكمية بين كل من مؤشرات الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي الذي يتم التعبير عنه بالناتج المحلى الإجمالي، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادية في مصر.

8-1 توصيف النموذج وتحديد المتغيرات المؤشرات

ينطوي هذا النموذج على ست متغيرات وهي: الناتج المحلى الإجمالي، مؤشر العمق المالي، مؤشر الاستخدام المالي للائتمان، مؤشر الاستخدام المالي للودائع، مؤشر الإتاحة المالية في البنوك، مؤشر الإتاحة المالية للبريد، وكانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها في النموذج كالتالي:

- الناتج المحلى الإجمالي GDP: يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون عام.
- مؤشر العمق المالي:(finde) ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج الإجمالي
- مؤشر الإتاحة المالية في البنوك Avbank :ويتم حسابه وقياسه عن طريق (عدد فروع البنوك / عدد السكان)
- مؤشر الإتاحة المالية في البريد Avpos :ويتم حسابه وقياسه عن طريق (عدد فروع البريد / عدد السكان)
- مؤشر الاستخدام المالي للودائع:Fudep ويتم حسابه وقياسه عن طريق) الودائع المصرفية / الناتج المحلى الإجمالي)
- مؤشر الاستخدام المالي للائتمان:Fusing ويتم حسابه وقياسه عن طريق) الائتمان المصرفي / الناتج المحلى الإجمالي)

ووفقاً لذلك، فإن الدالة التي تعبر عن النموذج المقترح الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج تكون على الصورة الأتية:

$$\boldsymbol{GDP = f\ (\ Finde\ , Avbank, Avpos, Fudep, Fusing)}$$

توضح بيانات الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج، ويتضح منه أن كل من المتوسطات والحدود الدنيا والقصوى كانت قيمها موجبة. واستنادا إلى اختبار (Bera–Jarque)تؤكد أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر، فيما عدا المتغير المعبر عن مؤشر العمق المالي.

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	AVBANK	AVPOS	FINDE	FUDEP	FUSING	GDP
Mean	4.228571	4.723810	0.873810	0.733143	0.907143	202.7333
Median	4.300000	4.800000	0.840000	0.710000	0.940000	218.9000
Maximum	4.800000	5.200000	1.360000	0.956000	1.170000	361.8000
Minimum	3.600000	4.000000	0.660000	0.540000	0.690000	78.80000
Std. Dev.	0.314870	0.421788	0.156700	0.122937	0.138353	97.44243
Skewness	−0.575171	−0.424305	1.459395	0.326286	−0.014396	0.086212
Kurtosis	2.569773	1.845166	5.456445	2.147872	2.044953	1.537887
Jarque–Bera	1.319836	1.797057	12.73428	1.007977	0.798825	1.896567
Probability	0.516894	0.407168	0.001717	0.604116	0.670714	0.387405
Sum	88.80000	99.20000	18.35000	15.39600	19.05000	4257.400
Sum Sq. Dev.	1.982857	3.558095	0.491095	0.302269	0.382829	189900.5
Observations	21	21	21	21	21	21

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

8–2 النموذج القياسي

سوف يتم استخدام نموذج التكامل المشترك في دراسة العلاقات الكمية والسببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر لتجنب ما يسمي بالانحدار الزائف (Regression Spurious)، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM (Vector error correction Model)، لتقدير العلاقات بين المتغيرات في الآجل الطويل والأجل القصير، كما يتميز نموذج VECMفي أنه يساعد في تحديد علاقات السببية بين المتغيرات حيث:

- استخدام اختبار (Test Wald) لتحديد علاقات السببية في الأجل القصير.
- استخدام معنوية معامل تصحيح الخطأ(ECT) لتحديد علاقات السببية في الأجل الطويل.

ويتم اتباع ذلك من خلال الخطوات التالية:

أولا: اختبارات جذر الوحدة Unit Root test لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات، وبالتالي يتم تحديد درجة أو رتبة التكامل (Order Integration) لكل متغير على حدة.

ثانياً: اختبار مدى توافر خاصية التكامل المشترك integration–Co بين متغيرات النموذج، حيث يتطلب تطبيق نموذج ARDL أن تكون المتغيرات الداخلة في النموذج بينها علاقات التكامل المشترك Co–integrationالتي تضمن تحقق التوازن في الأجل الطويل، وذلك من خلال تحليل جوهانسونJohansen .

ثالثاً: تقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ

رابعاً: تحديد علاقات السببية بين متغيرات النموذج وذلك من خلال تحليل غرانجر للسببية.

سوف يتم التعرض لدراسة هذه الخطوات الأربعة بنفس الترتيب، وصولاً للنتائج

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root test

يستخدم اختبار جذر الوحدة UR لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ويوضح الجدول رقم (5) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة UR سواء للمتغيرات في صورتها الصفرية أو الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختباري: ديكي–فولر Augmented Dickey–Fuller test

جدول رقم (5) اختبارات جذر الوحدة

المتغير/ البيان	المتغير في المستوى الأصلي		المتغير عند الفرق الأول		رتبة أو درجة التكامل
	Augmented Dickey–Fuller test				
	Constant and trend	None	Constant and trend	None	
الناتج المحلى الإجمالي GDP	3.076– (0.13)	1.48 (0.96)	−3.25 (0.10)	−2.41 (0.018)	1
مؤشر العمق المالي(finde)	−2.52 (0.31)	−.035 (0.54)	−4.29 (0.015)	−4.54 (0.0001)	1
مؤشر الإتاحة المالية في البنوك Avbank	−1.44 (0.81)	0.69 (0.85)	−5.26 (0.002)	−4.53 (0.0001)	1
مؤشر الإتاحة المالية في البريد Avpos	−2.52 (0.31)	−3.53 (0.002)	−5.18 (0.003)	0.11 (0.70)	1
مؤشر الاستخدام المالي للودائع Fudep	−3.51 (0.007)	−0.41 (0.51)	−3.72 (0.04)	−3.70 (0.004)	1

مؤشر الاستخدام المالي Fusing	−2.91 (0.17)	1.95 (0.98)	−4.82 (0.005)	−3.87 (0.006)	1

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

- القيم الحرجة في حالة Level في حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معا عند مستوى معنوية 1 %= −4.66، وعند مستوى معنوية 5%= −3.73، وفى حالة none عند مستوى معنوية 1 %= −2.68، وعند مستوى معنوية 5%= −1.95.
- القيم الحرجة في حالة الفرق الأول في حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معا عند مستوى معنوية 1 %= −4.53، وعند مستوى معنوية 5%= −3.67، وفى حالة none عند مستوى معنوية 1 %= −2.69، وعند مستوى معنوية 5%= −1.96.

نلاحظ من النتائج في الجدول السابق ما يلي:

أن نتائج اختبارات جذر الوحدة توضح عدم استقرار متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1 % أو 5 %في ظل وجود الحد الثابت والاتجاه معا أو عدم وجودهم، بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك حتى مستوى معنوية 5%وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى وفقاً لاختبار ADF.

- طبقاً للنتائج السابقة سيتم أجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث كل متغيرات النموذج من نفس درجة التكامل وهو من متطلبات استخدام نموذج جوهانسون للتكامل المشترك يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في الأجلين الطويل والقصير وتحديد فترات التباطؤ الزمني ال(Length Lag Optimal) لمتغيرات النموذج، وسيتم إجراء ذلك من خلال نموذج متجهة الانحدار الذاتي.VAR

جدول رقم (6) تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقا تحليل VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.802082	NA	6.97e-08	0.547149	0.845393	0.597624
1	139.8243	175.6070*	1.69e-12	-10.29729	-8.209585	-9.943969
2	220.0747	50.68445	8.06e-14*	-14.95523*	-11.07806*	-14.29906*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

باستخدام اختبارات (HQ, SC, AIC, FPE,LR) كما هو موضح بالجدول رقم (6) حيث يتضح من نتائج الاختبارات السابقة انه سيتم استخدام فترتي تباطؤ زمني إلا أننا سنستخدم فترة إبطاء واحدة فقط نظراً لقصر السلسلة الزمنية.

2- اختبارات التكامل المشترك Co- Integration Test

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون(JPLM) ، وذلك من خلال اختبارين هما(Trace Test، Max Eigen Test) ويتم إجراء هذين الاختبارين حيث يوجد حد أقصى لعدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر(r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي (1، 2، 3)بحد أقصى(k-1) ، حيث إن(k) هي عدد المتغيرات بالنموذج، وهي ست متغيرات في هذا النموذج، ويلخص الجدول (7)نتائج هذين الاختبارين

جدول رقم (7) نتائج اختبار تحليل جوهانسون للتكامل المشترك

Max- Eigen Test			Test Trace			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob	Critical value 0.05	Max – Eigen stat	Prob	Critical value 0.05	Trace stat	
0.000	40.07	102.60	0.000	95.75	215.52	None
0.024	33.87	36.42	0.000	69.81	112.91	At most (1)
0.030	27.58	29.18	0.000	47.85	76.48	At most (2)
0.004	21.13	28.21	0.002	29.79	47.30	At most (3)
0.029	14.26	15.74	0.013	15.49	19.08	At most (4)
0.067	3.84	3.34	0.067	3.84	3.34	At most (5)

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

يتضح من هذ الجدول رقم (7) أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا للاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ومن ثم يتم رفض فرض العدم (H0) بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل(H1) بوجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى اختبار Max- Eigen Test ,Trace stat

3- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يعد استعمال نموذج ARDLالأكثر ملائمة لطبيعة بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، الذي من خلاله يمكن قياس العلاقة طويلة الآجل وقصيرة الآجل بين متغيرات النموذج. والجدول التالي رقم (8) يوضح نتائج نموذج ARDL

جدول رقم (8) نتائج تقدير نموذج ARDL للفترة (2000-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP (-1)	-0.007745	0.676951	-0.011440	0.9914
GDP (-2)	0.460477	0.350391	1.314179	0.2591
AVBANK	752.4087	675.2761	1.114224	0.3276
AVBANK (-1)	-1026.030	421.3100	-2.435332	0.0716
AVPOS	-444.0245	621.6042	-0.714320	0.5145
AVPOS (-1)	804.5712	358.8248	2.242240	0.0884
AVPOS (-2)	-116.7238	80.76033	-1.445312	0.2219
FINDE	-99.33351	47.08341	-2.109735	0.1025

FINDE (−1)	−177.8348	100.2522	−1.773874	0.1508
FINDE (−2)	−103.4580	94.21755	−1.098075	0.3338
FUDEP	17.96239	48.99191	0.366640	0.7325
FUDEP (−1)	72.08540	84.42192	0.853871	0.4413
FUSING	−3005.013	3241.407	−0.927071	0.4064
FUSING (−1)	4800.964	2027.283	2.368177	0.0770
C	−1213.336	3337.002	−0.363601	0.7346

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

يتضح من نتائج الجدل السابق للنموذج ARDL (2, 1, 2, 2, 1,1) أنه تم استخدام فترتي إبطاء للمتغير التابع (GDP) ولمؤشر العمق المالي ومؤشر الإتاحة للبريد، وفترة إبطاء واحدة لمؤشرات الاستخدام المالي للودائع والائتمان والإتاحة المالية للبنوك. ويتضح من نتائج النموذج أن قيمة (P−value) أكبر من 0.05 وذلك يدل على عدم معنوية هذه المتغيرات.

4- اختبار الحدود ARDL Bounds Test

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة هل يوجد علاقات تكامل أم لا حيث إذا كانت قيمة F−statistic أكبر من قيمة الحد الأول (I1 Bound)، فذلك يعنى وجود علاقة في الأجل الطويل أما إذا كانت أقل من (I0 Bound) فذلك يعنى انه لا يوجد علاقة، أما إذا تروحت بين المستويين فذلك يعنى أن العلاقة غير واضحة.

جدول رقم (9) نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Sample: 2002 2020
Included observations: 19
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.351847	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

يتضح من الجدول السابق انه يوجد علاقة تكامل معنوية عند مستوى معنوية (10%) حيث إن قيمة (F-statistic =3.351847) أكبر من I1 Bound.

5- منهجية تصحيح الخطأ ARDL Cointegrating And Long Run Form

وتوضح بيانات الجدول رقم (10) و (11) النتائج التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي EViews للعلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل القصير والطويل على التوالي مع وجود علاقة تكامل مشترك.

جدول رقم (10) العلاقات في الأجل القصير

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (GDP (-1))	-0.460477	0.350391	-1.314179	0.2591
D(AVBANK)	752.408680	675.276134	1.114224	0.3276
D(AVPOS)	-444.024463	621.604200	-0.714320	0.5145
D (AVPOS (-1))	116.723849	80.760331	1.445312	0.2219

D(FINDE)	−99.333514	47.083407	−2.109735	0.1025
D (FINDE (−1))	103.457961	94.217553	1.098075	0.3338
D(FUDEP)	17.962394	48.991907	0.366640	0.7325
D(FUSING)	−3005.013348	3241.407123	−0.927071	0.4064
CointEq (−1)	−0.547268	0.394746	−1.386377	0.2379

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

يوضح الجدول السابق العلاقات بين الناتج المحلى الإجمالي وباقي المتغيرات المعبرة عن الشمول المالي في الآجل القصير حيث تبين أنه ليس هناك أي متغيرات معنوية التأثير على الناتج المحلى الإجمالي في الآجل القصير

جدول رقم (11) العلاقات في الأجل الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AVBANK	−499.977129	1157.630628	−0.431897	0.6881
AVPOS	445.527764	1352.682676	0.329366	0.7584
FINDE	−695.503058	417.369579	−1.666396	0.1710
FUDEP	164.540715	223.670874	0.735638	0.5028
FUSING	3281.668022	6391.157884	0.513470	0.6347
C	−2217.080744	7096.477878	−0.312420	0.7703

المصدر: من إعداد الباحث – باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9).

ويتضح من الجدول السابق أيضا انه ليس هناك أي علاقات تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابع المتمثل في الناتج المحلى الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي.

9- النتائج والتوصيات:

لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على التحليل النظري فقط وإنما تطلب الأمر بناء نموذج قياسي يعتمد على استخدام سلسلة زمنية طولها 20 عام لمؤشرات الشمول المالي، وخلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات مميكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي

أعباء إضافية، وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.

2. تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في مصر ساهم فى رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يشير إلى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية، بالإضافة إلى تقدمها في مؤشر الشفافية الدولية.
3. ساهم الشمول المالي في خفض السيولة النقدية وبالتالي تقليل معدلات التضخم من خلال ووصوله الى أدنى مستوى سجلته مصر منذ سنوات بالإضافة إلى دور ذلك الفاعل في تمويل القطاعات التنموية الصناعية والخدمية.
4. تعاني مصر من زيادة حجم وعدد وإنتاج المنشآت الاقتصادية غير الرسمية مما يسبب خلل في أداء الاقتصاد الرسمي وتدنية معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى فقدان وضياع الموارد الضريبية للدولة والتي كان من الممكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.
5. استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد تساهم في الحد من التعاملات المالية غير الرسمية وفي محاربة الفساد وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.
6. نتائج اختبارات جذر الوحدة توضح عدم استقرار متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1 % أو 5 % في ظل وجود الحد الثابت والاتجاه معا أو عدم وجودهم، بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك حتى مستوى معنوية 5%وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى وفقاً لاختبار ADF
7. هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وذلك ما أوضحه اختباري Trace stat, Max- Eigen Test، واكد ذلك اختبار الحدود حيث هناك علاقة تكامل معنوية عند مستوى معنوية (10%)
8. تبين من نتائج نموذج ARDL أنه ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على الناتج المحلى الإجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره قوى عندما يتم تطبيق المنظومة بالكامل حيث إن الشمول المالي لم يتم تطبيقه ألا من 8 سنوات فقط
9. قد يكون هناك علاقة ذات تأثير محدود بين تطبيق الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك قد يك ون راجع الى عدم اكتمال تطبيق منظومة الشمول المالي في مصر وذلك

بسبب العادات الاستهلاكية وميل الأفراد الى الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائلة وعدم استخدام تطبيقات الشمول المالي.

ثانيا التوصيات:

في إطار نتائج الدراسة توصى الدراسة بالتالي:

1. اتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي.
2. بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة لأصحاب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعريفهم بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم، والعمل على دعم الثقة في الخدمات المصرفية.
3. زيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
4. عقد دورات تدريبية وعمل فيديوهات تعريفية بطرق استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني، تساهم في القضاء على الجهل بالخدمات المالية المتاحة وتقليل هيبة التعامل مع المؤسسات المالية.
5. التوجيه الديني الصحيح وتغيير المعتقدات الموروثة والخاصة بعدم التعامل مع الأجهزة المصرفية وتحديد شرعيتها.
6. خلق بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية وخاصة النساء من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
7. التطبيق الحازم للقانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، والقضاء على المشروعات والأسواق والعقارات غير الرسمية.
8. إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وتحويل مؤسسات التمويل المتناهية الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.
9. تعميق الشراكة بين القطاعان العام والخاص، للمساهمة في تحقيق شمولية الخدمات المالية لجموع فئات المجتمع بحلول اكتمال رؤية مصر للتنمية في عام ٢٠٣٠.

10. تفعيل دور الإدارة المركزية للشمول المالي التي أنشأها البنك المركزي لتحسين مستوي الشمول المالي بمصر لتكون مسئولة عن البيانات الخاصة بمستوي الشمول المالي في كافة المناطق الجغرافية لدى البنوك.

المراجع والمصادر باللغة العربية والأجنبية:

1) Santiago Carbo , Edward P. M. Gardener & Philip Molyneux,2010, Financial Exclusion in Europe, , Pages 21-27, 2010
2) Kunt,A.D.,Klapper,L.(2013).Measuring Financial Inclusion, Explaining Variation in Use of Financial Services across and Within Countries, The World Bank.,279-340.
3) Alliance Inclusion Financial, Working Data Inclusion, 2011, p. 2
4) قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمولالمالى، 2017، ص1
5) منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، 2017.
6) حنان علاء، (2020)، آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 514-515
7) النشرة الاقتصادية للبنك المركزي، 2017
8) Honohan, (2008), Household financial assets in the process of development ,J.B. Davies (Ed.), Personal Wealth from a Global Perspective, Oxford University Press, Oxford.
9) أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا، موقع دوت مصر، 16 مايو 2017.
10) النشرة الاقتصادية للبنك المركزي، 2017.
11) حنان علاء، مرجع سابق، ص 502.
12) وزارة المالية، تقرير 1-5-2019
13) S&P Global Ratings Data Collection System, https://datacollection.standardandpoors.com 4/9/2021
14) Ease of doing business score and ease of doing business ranking, world bank, 2015-2020.
15) https://www.transparency.org/en, 4/9/2021
16) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015.
17) James F. Devlin, (2009), An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29.
18) تقرير مجلس الوزراء، عام 2020
19) لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات، 2020.
20) تقرير وزارة المالية، 15 مايو 2019.
21) الهيئة العامة للرقابة المالية، 2020.
22) البنك المركزي المصري، النشرة السنوية 2018، 2020.

23) أحمد محمود محمد النقيرة ، أحمد محمد عبد الحى، (2019) الشمول المالي فى تعزيز مستوى ثقة العمال في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العمال بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة .

24) البنك المركزي المصري، النشرة السنوية، 2020.

25) البنك المركزي المصري، النشرة السنوية، 2015، 2020.

26) المرجع السابق.

27) البنك المركزي المصري، النشرة السنوية، 2015، 2020.

28) البنك المركزي، النشرة السنوية 2018.

29) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متعددة.

30) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات متعددة.

31) تعرف بأنها المشاريع القائمة التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه للمشروعات الصغيرة، وتلك التي يبلغ حجم أعمالها السنوي 50 مليون جم وحتى 200 مليون جنيه للمشروعات المتوسطة (القانون رقم 152 لسنة 2020 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر).

32) الهيئة العامة للرقابة المالية، 2020.

33) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوى ، سنوات متعددة.

34) خطة البنك المركزي لرفع معدلات الشمول المالي، جريدة الوطن، https://www.elwatannews.com/news/details/4340284

35) صندوق النقد العربي، " فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، (٢٠١٢) ورقة عمل، اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، ص ٩

36) صندوق النقد العربي، " فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية"، (2012)، ورقة عمل قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت ، ص ٩

37) خلود الفليت (2004)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص١٨

38) Anzoategui, D, M. Martinez Peria, and R. Rocha ،"Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region", Review of Middle East Economics and Finance 6 (2), 2010, P.35.

39) Dabla-Norris, E. Y. Ji, R. Townsend, (2015),"Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" IMF Working Paper 15/22, International Monetary Fund, Washington.